

جامعة جيجل

قسم العلوم الاقتصادية

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس النظريات والسياسات النقدية، السنة الثالثة لسانس اقتصاد نقدي ومالي

السؤال الأول (8 نقاط): اختر الإجابة الصحيحة: (الإجابة الصحيحة هي التي باللون الأحمر وتحتها خط)

بالنسبة لجان باتيست ساي (Jean-Baptiste Say)، فإن النقود:	يرى جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) بأن السياسة النقدية تكون فعالة عندما:
1- محايدة، مكنتزة، وغير ضرورية	1- يكون الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة
2- محايدة، غير مكنتزة، وغير ضرورية	2- يكون الاقتصاد في حالة تشغيل تام
3- محايدة، غير مكنتزة، وضرورية	3- نكون في مصيدة السيولة
4- مؤثرة، مكنتزة، وضرورية	4- <u>عندما لا نكون في أي من الحالات الثلاثة السابق ذكرها</u>
يرى ديفيد ريكاردو (David Ricardo)، بأن إصدار النقود القانونية (الورقية) يكون:	تكون النقود عند:
1- حرا	1- الكلاسيك محايدة، ومؤثرة عند كينز، ومحايدة عند فريدمان.
2- ممنوعا	2- الكلاسيك مؤثرة، ومحايدة عند كينز، ومؤثرة عند فريدمان
3- خاضعا لسلطة الحكومة	3- الكلاسيك محايدة، ومؤثرة عند كينز، ومحايدة عند فريدمان في المدى القصير
4- <u>مغطى بالكامل برصيد نقدي معدني (كالذهب)</u>	4- <u>الكلاسيك محايدة، ومؤثرة عند كينز، ومحايدة عند فريدمان في المدى الطويل</u>
يؤكد إيرفينغ فيشر (Irving Fisher) بأن زيادة العرض النقدي تؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار لأن:	يرى ميلتون فريدمان (Milton Friedman) بأن:
1- سرعة دوران النقد مستقرة	1- دالة الطلب على النقد غير مستقرة
2- الاقتصاد موجود في حالة تشغيل تام	2- دالة الطلب على النقد مستقرة لأنها تتحدد بسعر الفائدة
3- العرض النقدي متغير خارجي	3- <u>هي أكثر دوال الاقتصاد استقرارا لأنها تتحدد بالدخل الدائم</u>
4- <u>تحقق الشروط الثلاثة السابق ذكرها معا</u>	4- هي أكثر دوال الاقتصاد استقرارا لأن سرعة دوران النقد ثابتة
معادلة كامبريدج (Cambridge) هي عبارة عن:	تبين فرضية التوقعات العقلانية بأن الأعوان الاقتصاديين:
1- متطابقة محاسبية بين كمية النقود والنشاط الاقتصادي	1- لا يرتكبون الأخطاء إطلاقا
2- علاقة سببية ما بين النقود والأسعار	2- <u>يرتكبون الأخطاء غير المتوقعة فقط</u>
3- معادلة التبادل التي تتساوى فيها كمية النقود المتداولة مع قيمة الإنتاج	3- لا يتحملون أي خطر
4- <u>معادلة تصف حياة الأرصدة النقدية الحقيقية من طرف الاعوان الاقتصاديين</u>	4- يجرّون تصحيحات تدريجية لتوقعاتهم

السؤال الثالث (3 نقاط):

ما هي الشروط الواجب توافرها في الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية؟

ليست كل الأهداف الوسيطة قابلة للاستخدام من طرف كل المصارف المركزية، بل يجب أن تتوفر فيها ثلاثة شروط أساسية ليعتمد أي متغير كهدف وسيط للسياسة النقدية هي: يجب أن يكون الهدف الوسيط قابلا للقياس، ويمكن للمصرف المركزي ممارسة تأثير قوي عليه بأدوات السياسة النقدية، وأن يكون له تأثير واضح على الأهداف النهائية للسياسات النقدية.

السؤال الثالث (4.5 نقاط):

بِإِختصار شروط ومزايا الانتقال من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى الأدوات غير المباشرة؟

الشروط هي: إن تحقيق التحول المنشود من استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى الأدوات غير المباشرة، يتطلب توفر مجموعة من الشروط، تشمل: الأسواق المالية المتطورة، وضع الاقتصاد الكلي قريب لمستوى التوازن، ووجود أسعار فائدة قريبة من مستويات

توازن السوق. أكثر من هذا، يجب العمل على إزالة عدة معيقات لضمان نجاح عملية الانتقال خاصة ما تعلق بـ: وجود نظام غير تنافسي لأنه مملوك للقطاع العام، وتجزؤ سوق النقد والسوق المصرفية، ونقص الإشراف والرقابة المصرفية، وانخفاض مستوى استقلالية البنوك المركزية، وارتفاع معدلات التضخم، ووجود أسعار فائدة حقيقية سالبة، ووجود عجوزات مالية كبيرة، ووجود السيولة الفائضة بشكل كبير. المزايا هي: يتيح الانتقال إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مجموعة من الإيجابيات، لعل أهمها أنها توفر إدارة أو ضبط نقدي أكثر فاعلية، كما تعطي قدرا أكبر من المرونة للمصارف المركزية لأنها تمكنها من إحداث تغييرات صغيرة ومتكررة في السياسات. فضلا عن ذلك، تساعد في تحرير صياغة وممارسة السياسة النقدية وتخصيص الائتمان من التأثيرات السياسية. يضاف لما سبق ذكره، أنها توفر للمصارف المركزية إشارات سريعة تفيد في صياغة السياسات النقدية. كما عزز استخدامها من تطوير الوساطة المالية لأنها ساهمت في توجيه الائتمان إلى المجالات الأكثر إنتاجية، ما ساهم بدوره في تحسين نوعية الاستثمارات والادخارات المالية.

السؤال الرابع (4.5 نقاط):

اشرح كيف يؤثر تخلف النظام المصرفي والمالي سلبا على فعالية قناة الإقراض الضيقة للسياسة النقدية في الجزائر؟ تساهم قناة الإقراض الضيقة في تقلل قرارات السياسة النقدية إلى النمو الحقيقي والتضخم من خلال استجابة عرض القروض المصرفية وأسعار الفائدة عليها لأثار السياسة النقدية، فينتقل الأثر في مرحلة ثانية إلى الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري لوجود وحدات عجز تابعة في التمويل للمقروض المصرفية. يدل هذا على وجود تبعية مزدوجة، وهي تبعية المصارف لإعادة التمويل على مستوى المصرف المركزي، وتبعية وحدات العجز من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأسر للتمويل المصرفي. على مستوى الجزائر، يعتبر فائض السيولة للمصارف، التركيز المصرفي وضعف المنافسة المصرفية لهيمنة المصارف العمومية، كلها عوامل تعيق من تأثير بنك الجزائر على عرض القروض وأسعار الفائدة على القروض. أكثر من هذا، تنتج المصارف في الجزائر إلى إقراض الشركات العمومية والخاصة الكبيرة، وتحجم عن إقراض قطاع الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتحجج بارتفاع المخاطر في بيئة الاستثمار المحلية. كل هذا يضعف من فعالية قناة الإقراض الضيقة في الجزائر.

بالتوفيق. ع. شلغوم